قـوة الإنسـانيـة
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف

مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٨ ديسمبر ٢٠١٩

سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

مشروع قرار أولي

وثيقة من إعداد
الفريق العامل لمشروع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ

جنيف في يوليو ٢٠١٩

مشروع قرار أولي
سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

إن مجلس المندوبين،

(فقرة الديباجة الأولى) إذ يُذَكِّر ويكرر الإعراب عن القلق البالغ الذي عبّر عنه مجلس المندوبين سنة ٢٠١٧ بشأن الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، بما فيها الاحتياجات الناتجة عن الهجرة أو ظروف أخرى مثل التهميش والعزلة والفقر المدقع، *وإذ يُذَكِّر* بالحاجة المستمرة والملحَّة لمضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للشواغل في هذا المجال وبالعمل الهام المكمِّل الذي تضطلع به الحركة الدولية لتلبية هذه الاحتياجات،

(فقرة الديباجة الثانية) وإذ يُذَكِّر بأن الصحة النفسية لمتطوعي الحركة الدولية وموظفيها غالباً ما تتأثر أثناء عملهم، *ويكرر* الطلب الوارد في قرار مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ الذي يدعو الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) إلى تلبية احتياجات المتطوعين والموظفين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي،

(فقرة الديباجة الثالثة) وإذ يُذَكِّر بطلب مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ صياغة سياسة للحركة الدولية بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي تستند إلى نهوج مشتركة وتسهم في تحقيق اتساق مختلف استجابات الحركة الدولية، *وإذ يعترف* بأن هذه السياسة ستسهم في تعزيز القدرة الجماعية للحركة وقدرتها على تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي،

١- *يعتمد* السياسة المقترحة للحركة الدولية لتلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، *ويطلب* من كل مكوِّنات الحركة الدولية تنفيذ هذه السياسة وتطبيقها في عملها الرامي إلى تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي أو عند دعم مكوِّنات أخرى في الحركة الدولية عند قيامها بذلك،

٢- *يكرر* الدعوة التي وجهها مجلس المندوبين في سنة ٢٠١٧ لزيادة الموارد المخصَّصة لمعالجة هذه المسألة الإنسانية، بغية تعزيز القدرة الجماعية للحركة وتمكنها من تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي،

٣- *يطلب* من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي رصد تنفيذ هذه السياسة، وتوثيق التقدم المحرز، بما في ذلك الدروس المستخلصة والتحديات التي اعترضتها، ورفع تقرير إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١ عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

أ) المقدمة

تُعتبر اضطرابات الصحة النفسية من بين الأسباب الرئيسية لاعتلال الصحة والإعاقة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فأن ما يقرب من ثلثي الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات معروفة في مجال الصحة النفسية لا يلتمسون المساعدة أبداً، وذلك بسبب قلة إمكانيات الحصول على الرعاية والعلاج، علاوة على ما يحيط بذلك من وصم وتمييز. وينتحر كل سنة ٠٠٠ ٨٠٠ شخص، ما يجعل الانتحار السبب الرئيسي للوفاة بين الشباب. وتجدر الإشارة إلى أن الاضطرابات الناجمة عن الاكتئاب والقلق تُكلف الاقتصاد العالمي تريليون دولار أمريكي سنوياً. كما أن ما يزيد على ٨٠% ممن يعانون من اضطرابات نفسية لا يلقون أي شكل من أشكال الرعاية الجيدة والزهيدة التكلفة في مجال الصحة النفسية. وتزداد معدلات اضطرابات الصحة النفسية إلى أكثر من الضعف بين السكان المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، حيث يتعرض الناس لتجارب مؤلمة للغاية. كما أن حالات الطوارئ تؤدي إلى تآكل موارد المجتمعات المحلية أو تدميرها وتقوض قدرة الأشخاص على المواجهة وتفكك الأواصر الاجتماعية التي تدعم الناس عادة.

ويتجاوز أثر اعتلال الصحة النفسية المعاناة النفسية المباشرة بين الأفراد والأسر. إذ تكون العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل وبعيدة المدى، نظراً لأن تأثيرها يطال جماعات محلية ومجتمعات بأكملها. ولذلك فإن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي أمر بالغ الأهمية للناس من أجل البقاء وأداء وظائفهم اليومية وتمتعهم بحقوق الإنسان وحصولهم على الحماية والمساعدة؛ كما أنها عامل حاسم في تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة.

ويبدي معظم الناس قدرة على الصمود وعلى تحمُّل معاناتهم شرط أن يتمكنوا من تفعيل قدراتهم الشخصية على مواجهة المحن والحصول على الخدمات الأساسية والموارد الخارجية مثل دعم أسرهم وأصدقائهم ومجتمعاتهم المحلية. مع الأخذ بالاعتبار أن المبادرة إلى تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بشكل مناسب تساعد على تفادي تفاقم المعاناة إلى مستويات أشد حدة. ويواجه الأطفال مخاطر خاصة ما لم تلب احتياجاتهم في مجال الصحية النفسية والدعم النفسي والاجتماعي مبكراً. ويشكل الوصم الذي تثيره الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والطبيعة المخفية لتلك الاحتياجات مشاكل هامة ينبغي التصدي لها على مستويات الفرد والعائلة والجماعة المحلية والمجتمع، بمن في ذلك الأشخاص الذين خاضوا تلك التجارب.

إن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي جزءٌ أساسيٌ من الأهداف الشاملة للحركة الدولية المتمثلة في منع وتخفيف المعاناة الإنسانية، وحماية الحياة والصحة والكرامة، وتعزيز الرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات المحلية. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للسكان على أراضيها، كما تضطلع مكونات الحركة الدولية بأدوار مكمِّلة وداعمة هامة، بما في ذلك دور الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة للسلطات. ويجدر الإشارة إلى أنه لمكونات الحركة الدولية رصيد من الخبرة في تقديم خدمات مختلفة ومتكاملة، تتراوح بين الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي والمركَّز، وبين الدعم النفسي والرعاية الأكثر تخصصاً في مجال الصحة النفسية. وعلاوة على ذلك، فإنها تضطلع بمجموعة من الأنشطة الإنسانية الأخرى التي تسهم في معالجة الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وتلبيتها والتخفيف من حدتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكونات الحركة الدولية تشارك في الدبلوماسية الإنسانية لضمان قيام الدول وغيرها من الجهات الفاعلة بتلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

الغرض والنطاق

تنص هذه السياسة على المبادئ والالتزامات الدنيا التي تؤطر نهجنا إزاء تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وارتكازاً على تكامل قدرات وولايات مختلف مكوِّنات الحركة الدولية، فإن هذه السياسة تهدف إلى تحقيق إطار متناسق

ومتكامل يوفر سياقاً مناسباً لدعم مكوِّنات الحركة الدولية من أجل تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بطريقة شاملة.

وتنطبق هذه السياسة على جميع مكوِّنات الحركة الدولية - الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية - عند تلبيتها للاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وتعترف بالأنشطة المتنوعة التي ينفذها كل منها في سياقات مختلفة.

وتحل هذه السياسة محل سياسة الاتحاد الدولي بشأن الدعم النفسي (٢٠٠٣)، ويجب أن يستعرضها مجلس المندوبين في عام ٢٠٢٧.

وتُعرَّف **'الصحة النفسية'** بأنها حالة من الراحة النفسية والاجتماعية يستطيع فيها كل إنسان تحقيق إمكاناته والعمل بشكل منتج داخل أسرته ومجتمعه، ويتمتع بقدرة فعلية على مواجهة المحَن.[١]

"العامل النفسي والاجتماعي" هو مصطلح يستخدم لوصف العلاقات المتبادلة بين الفرد (أي العالم النفسي للشخص الذي يشمل العمليات الداخلية والانفعالات العاطفية والأفكار والمشاعر وردود الفعل) و/أو بيئته و/أو العلاقات المتبادلة بين الأفراد و/أو العلاقات داخل الجماعة و/أو الثقافة (أي السياق الاجتماعي).

بينما يشير **'الدعم النفسي والاجتماعي'** إلى الإجراءات التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية.[٢]

ويُستخدم المصطلح المركب **'الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي'** في هذه الوثيقة لوصف أي نوع من أنواع الدعم المحلي أو الخارجي الذي يهدف إلى حماية أو تعزيز الراحة النفسية والاجتماعية و/أو الوقاية من الاضطرابات النفسية أو علاجها.[٣]

ب) بيانات السياسات العامة والإرشادات

يتحمل كل مكوِّن من مكوِّنات الحركة الدولية المسؤولية عن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وفقاً لولايته ودوره، والاحتياجات والثغرات المشخصة في سياق محدد، وموارده وقدراته وخبراته. ولكي تتمكن مكوِّنات الحركة الدولية من تحقيق ذلك، يجب أن تضمن مستوىً أساسياً من القدرة على تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. وسوف تسترشد الحركة الدولية ببيانات السياسات التالية في عملها على تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي:

١- ضمان الحصول، دون تحيز، على الرعاية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وفقاً لمختلف احتياجات الناس، ومنح الأولوية لتلبية الاحتياجات والاستجابة المبكرة

تحرص الحركة الدولية بشكل دائم على تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وفقا للمبادئ الأساسية، مع منح الأولوية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً والإجراءات التي لها أكبر الأثر.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان أن تستند الحركة الدولية في جميع أنشطتها وقراراتها بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي إلى الاحتياجات أو التعرض لتأثيرات محددة أو عوامل الخطر أو الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدة، بما يجسّد الالتزام بمبدأي الإنسانية وعدم التحيز الذي يشمل عدم التمييز.

---

[١] منظمة الصحة العالمية

[٢] مركز الاتحاد الدولي للدعم النفسي والاجتماعي " تعزيز القدرة على الصمود: مجموعة عالمية مختارة من عمليات الدعم النفسي والاجتماعي" كوبنهاغن، الدانمرك (٢٠١٤)؛ اللجنة الدولية:" ارشادات عن الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي"، جنيف، سويسرا (٢٠١٨).

[٣] إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في حالات الطوارئ

- ضمان الحصول في وقت مبكر على خدمات تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، لا سيما للأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ، وذلك لمنع تفاقم المعاناة وتدهور قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية على أداء وظائفهم ومواجهتهم للمحن.

- تحديد سبل التعرُّف على ذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وضمان الوصول إليهم.

- تعزيز الاعتراف بأن الصحة النفسية لها القدر ذاته من الأهمية شأنها شأن الصحة البدنية.

٢- ضمان توفير الدعم والرعاية الشاملين والمتكاملين لذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

غالباً ما تكون الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي متباينة ومتعددة الجوانب، ولذلك ينبغي تلبيتها عبر نهج شامل متعدد المستويات، يشمل توفير الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي، والدعم النفسي والاجتماعي المركَّز، والدعم النفسي والرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية، فضلاً عن تدابير أخرى لتعزيز سلامة الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية. [يرجى الرجوع إلى المرفق الأول للاطلاع على وصف تفصيلي]

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان تقديم المساعدة والإرشادات المناسبة للأشخاص من ذوي الاحتياجات بمختلف أنواعها في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وإحالتهم إلى الخدمات المتاحة.

- الدعوة إلى قيام السلطات العامة أو الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بتوفير خدمات مناسبة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي؛ أو إلى الحصول الفعلي للأشخاص من ذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي على الخدمات الموجودة.

- تقييم مختلف الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي (من الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي إلى الرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية)، وتحديد الخدمات المتاحة. ودمج الاحتياجات والقدرات والأولويات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في جميع عمليات تقييم الاحتياجات الإنسانية.

- دمج توفير الرعاية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في جميع الخدمات الإنسانية والبرامج الجارية و/أو توفير خدمات مستقلة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وذلك وفقاً لولاية كل مكوِّن من مكوِّنات الحركة ودوره.

- النظر في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأخرى للأشخاص إلى جانب تلبية احتياجاتهم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، بما في ذلك الصحة البدنية والمأوى والغذاء وسبل المعيشة والتعليم والحماية، والاعتراف بأهميتها في تعزيز سلامة الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية.

- الاعتراف بالعلاقة بين تعاطي المخدرات والصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية، وضرورة النظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى معالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات إلى جانب تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

٣- الاعتراف بقدرة الناس على الصمود ومشاركتهم وتنوعهم في جميع الأنشطة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

إن مشاركة السكان المتضررين في عمليات الاستجابة الإنسانية تعزز مشاركة المجتمع المحلي ومساءلته، وتخفف من خطر إلحاق الأذى، وتكفل تقديم الدعم بطريقة مناسبة وملائمة من الناحية الثقافية.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات صنع القرار من جانب الأفراد ذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وأسرهم ومقدمي الرعاية إليهم وأفراد المجتمع المحلي، واحترام أولويات الأشخاص التي يحددونها بأنفسهم فيما يتعلق بسلامة صحتهم النفسية وراحتهم النفسية والاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على أكثر الفئات عرضة للتمييز والاستبعاد والعنف.

- النظر في كيفية تفاقم مواطن الضعف نتيجة لاجتماع عوامل فردية متعددة معاً، وأثر ذلك في زيادة المخاطر والتأثير في الوظائف المعرفية، وضمان تحليل هذه العوامل واعتمادها بشكل منهجي للمساهمة في توفير الدعم الشامل والحماية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وتضم هذه العوامل السن والنوع الاجتماعي والانتماء الإثني والميول الجنسية والمعتقدات الدينية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية والحالة الصحية والوضع القانوني ووضع الأقلية والحرمان من الحرية والاحتجاز والتعرض للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[٤]

- ضمان أن يُراعى في تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي الجوانب المتعلقة بالثقافة واللغة والمعتقدات الدينية أو الروحية والعادات والمواقف والسلوك لدى المتضررين من الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، وكذلك ضمان تحلّي الموظفين والمتطوعين الذين يضطلعون بعمليات الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بالمعرفة والمهارات اللازمة لمراعاة هذه الجوانب بشكل كامل.

- منح الأشخاص من ذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وأسرهم ومقدمي الرعاية إليهم منبراً للتعبير عن أنفسهم بطريقة تصون كرامتهم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لآراء ووجهات نظر الأفراد الذين يعانون من مشاكل وأسرهم ومقدمي الرعاية إليهم ممن لديهم مشاكل في مجال الصحة النفسية والحالة النفسية والاجتماعية وأسرهم ومن يقومون على رعايتهم، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية حادة.

٤- ضمان حماية السلامة والكرامة والحقوق

قد يؤدي الإخفاق في ضمان سلامة الناس وصون كرامتهم والحفاظ على حقوقهم إلى إثارة مشاكل كبيرة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وإلى زيادة مواطن الضعف القائمة. ومن خلال أنشطة الحماية، يمكن لمكوِّنات الحركة الدولية أن تسهم في معالجة الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والتخفيف من حدتها وضمان تلبيتها.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- تعزيز تنفيذ واحترام الأطر القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة بالمساعدة على تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني.

- ضمان تحديد ومعالجة الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي الناجمة عن انتهاكات الأطر القانونية الدولية والوطنية، وتحديد المخاطر والتهديدات المحددة التي يتعرض لها الأشخاص من ذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية

[٤] ينبغي للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي تطبيق معايير الاتحاد الدولي الدنيا للحماية ومراعاة النوع الاجتماعي والإدماج في حالات الطوارئ، الاتحاد الدولي: جنيف، ٢٠١٨: https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/sites/٥/٢٠١٨/١١/Minimum-standards-for-protection-gender-and-inclusion-in-emergencies-LR.pdf.

والدعم النفسي والاجتماعي والتصدي لها.

- اتخاذ إجراءات لتقليل مخاطر ونطاق إلحاق الأذى في مجال الصحة النفسية بالسعي إلى تقليل التهديدات ومدى التعرض لهذه التهديدات بأقصى قدر ممكن، وذلك وفقاً لولاية ودور كل مكوِّن من مكوِّنات الحركة.

٥- التصدي لما تثيره الاحتياجات في مجال الصحة النفسية من وصم واستبعاد وتمييز

كثيراً ما يتعرض الأشخاص ذوو الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للوصم والتمييز، مع ما يترتب على ذلك أحياناً من عواقب وخيمة تؤثر في سلامتهم وصحتهم وكرامتهم، ويؤدي إلى استبعادهم من المجتمع ومنعهم من التماس المساعدة والحماية والحصول عليها. ومن خلال التصدي لهذا الوصم والتهميش الإضافيين، فإننا نعمل على منع وقوع المزيد من الأذى وتعزيز الكرامة والاحتواء وعدم التمييز.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- نلتزم بالتركيز على الجوانب الإيجابية للصحة النفسية والراحة النفسية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من خلال أنشطة تعزيز الصحة النفسية وتلبية الاحتياجات المتعلقة بها، بدلاً من اتباع نهج العجز والمرض في عملنا.
- تحديد آليات الدعم القائمة التي يعترف بها الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية ويثقون بها ويمكنهم الاستفادة منها.
- دمج برامج رعاية الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في مجالات وهياكل البرامج الأخرى ذات الصلة (على سبيل المثال، في برامج التغذية والتعليم والصحة والحماية) من أجل إزاحة الوصم عمن يسعون إلى الحصول على الخدمات في هذا الصدد.
- ضمان التواصل في الوقت المناسب وبشكل دقيق وملائم، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع المزيد من الناس ومن أجل الحد من الوصم. وتتوقف ملاءمة أساليب الاتصال على السياق والجمهور، مع الحرص على تقييم مخاطر تفاقم العزلة والأذى.

٦- تنفيذ نهوج وأنشطة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي قائمة على الأدلة والمساهمة فيها

غالباً ما تنطوي الأنشطة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي على قضايا شديدة الحساسية، وبالتالي يمكن أن تتسبب في إلحاق أذى. ومن خلال تطبيق الأنشطة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي القائمة على الأدلة والمساهمة في هذه الأنشطة، علاوة على ضمان تدريب جميع الموظفين والمتطوعين المعنيين بتلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وتجهيزهم بالشكل الملائم، فإننا نحد من مخاطر إلحاق الأذى ونضمن جودة الخدمات وتقديمها بشكل يصون الكرامة.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- تطبيق الممارسات القائمة على الأدلة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، ورصد الأنشطة في هذا الصدد وتقييمها.
- المساهمة، حيثما أمكن، في البحوث والبيانات المتعلقة بالممارسات والاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.
- ضمان التزام جميع الأشخاص المعنيين بالاستعداد لتلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي ودعمها بمعايير متفق عليها للرعاية، وإرشادات أخلاقية ومهنية ومدونات قواعد سلوك، وتعريفهم بحدود مهاراتهم ومعارفهم ومتى يتعين عليهم التماس المزيد من المساعدة.

- توفير التدريب والإشراف والمتابعة بصورة مستمرة لجميع الموظفين والمتطوعين لضمان عدم حدوث الممارسات الضارة عند تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في السياقات الإنسانية.

٧- حماية سلامة الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للموظفين والمتطوعين الذين يقومون بتلبية الاحتياجات الإنسانية

كثيراً ما تتأثر سلامة الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للموظفين والمتطوعين المعنيين بتلبية الاحتياجات الإنسانية نظراً لعملهم في ظروف صعبة ومجهدة، علاوة على تعرضهم لتجارب مؤلمة للغاية. ومن خلال ممارسة واجبنا بتوفير الرعاية وتعزيز وحماية صحتهم النفسية وراحتهم النفسية والاجتماعية، فإننا لا نعزز السلامة والصحة والراحة النفسية فحسب، بل نعمل أيضاً على تعزيز جودة الخدمات واستدامة العمل الإنساني.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان تحلّي الموظفين والمتطوعين الذين يقومون بتلبية الاحتياجات الإنسانية بالمعارف المطلوبة ومهارات الدعم النفسي اللازمة للتعامل مع الأوضاع المجهدة، والاعتناء بأنفسهم بفعالية والتماس الدعم عند الحاجة.

- إعداد المديرين وغيرهم من القادة ومساعدتهم على الحد من الضغوط المتعلقة بالعمل من أجل الموظفين والمتطوعين.

- ضمان تزويد الموظفين والمتطوعين الذين يقومون بتلبية الاحتياجات الإنسانية بالمهارات اللازمة لدعم المتضررين، ودمج الجوانب النفسية والنفسية-الاجتماعية ذات الصلة في برامج التدريب الأساسية.

- ضمان توفير دعم متخصص وإضافي في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والأفرقة المعرضين لأحداث مؤلمة بسبب طبيعة عملهم.

- ضمان الحماية في جميع الأوقات للموظفين والمتطوعين والمرافق القائمين على تقديم خدمات الرعاية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي - بما في ذلك خلال أوقات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ.

٨- تطوير القدرات على تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

إن الموارد البشرية هي أثمن رصيد لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وهي تعتمد على قدرات الموظفين والمتطوعين الذين يقومون بتلبية الاحتياجات الإنسانية، وعلى كفاءتهم وحوافزهم. وبتعزيز القدرة على تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، ستسهم الحركة الدولية في بناء نظم مستدامة لرعاية الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان استمرار تدريب وتوجيه ورصد المتطوعين الذين يقدمون الدعم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وضمان دعمهم ومواصلة الإشراف عليهم من قبل متخصصين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

- الدعوة إلى إنشاء وتوسيع مسارات التطوير المهني والفرص التعليمية من أجل الموظفين والمتطوعين المعنيين بمجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في السياقات التي تكون فيها خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي محدودة أو غير متاحة (على سبيل المثال في حالات ضعف الموارد).

المرفق ١: نموذج تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي – الهرم

لا يعني النهج المتعدد المستويات أنه يجب على جميع مكوِّنات الحركة الدولية أن توفر الخدمات على جميع المستويات. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تقوم مكوِّنات الحركة الدولية بالتقييم والإحالة والمناصرة فيما يتعلق بالنطاق الكامل للرعاية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي المعروض في الرسم البياني التالي، بدءاً من الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي وصولاً إلى الرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية.

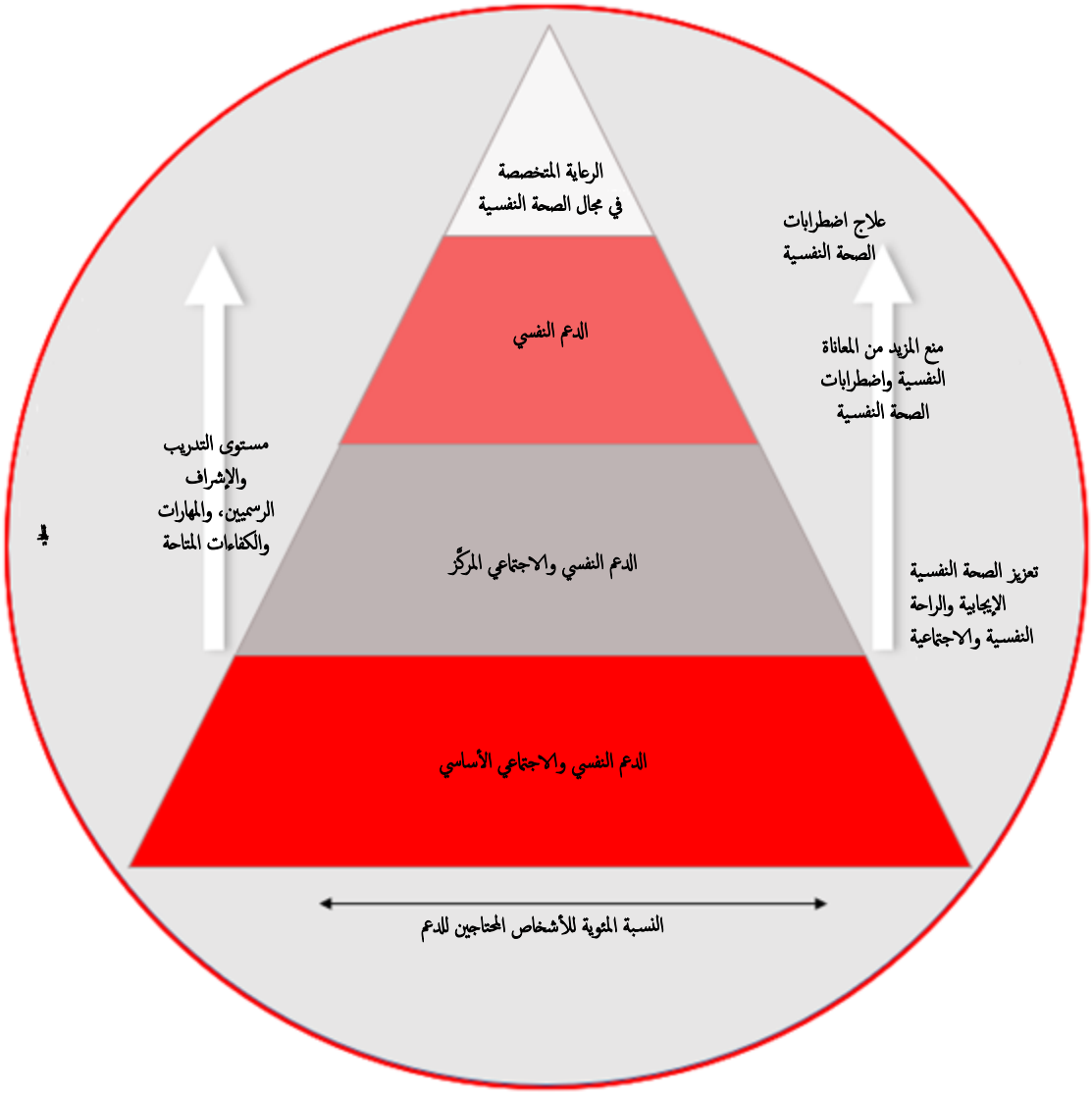

١) بدءاً من القاعدة، يشير المستوى الأول من الهرم إلى *الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي* الذي يقدمه موظفو ومتطوعو الصليب الأحمر/الهلال الأحمر المدرَّبون و/أو أفراد مدرَّبون من المجتمع المحلي. ويشمل *الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي* تقديم الإسعافات الأولية النفسية في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، وكذلك في العمل اليومي للموظفين والمتطوعين المدرَّبين و/أو أفراد المجتمع المحلي المدرَّبين. وتضم الأنشطة الأخرى في هذا المستوى *تعزيز الصحة النفسية* أو الصحة النفسية الإيجابية،

والتعزيز الشامل، والأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود والتلاحم الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية، ويجري على هذا المستوى تحديد وإحالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. ويجب أن يشمل *الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي* جميع السكان *المتضررين* باعتباره أنشطة تُمارس على مستوى السكان.

٢) يشير المستوى الثاني من الهرم إلى *الدعم النفسي والاجتماعي المركَّز* الذي يقدمه موظفو ومتطوعو الصليب الأحمر/الهلال الأحمر المدرَّبون و/أو أفراد مدرَّبون من المجتمع المحلي. ويشمل *الدعم النفسي والاجتماعي المركَّز* أنشطة *الوقاية* مع تركيز خاص على الجماعات والأسر والأفراد المعرضين للخطر، ويتطلب مستوى أعلى من التدريب والإشراف مما يتطلبه الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي. ويُدرج أيضاً في هذا المستوى دعم الأقران إلى جانب أنشطة على مستوى المجموعة. ويجري على هذا المستوى تحديد وإحالة الناس ذوي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. ويشمل الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي العمليات الموجهة للسكان وينبغي أن يحصل عليها ١٠٠% من السكان المتضررين حيثما أمكن.

٣) يُشار إلى المستوى الثالث من الهرم باسم *الدعم النفسي* الذي يقدمه موظفون ومتطوعون مدرَّبون وغيرهم من المهنيين المتخصصين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. ويجب توفير مستوى أعلى من التدريب والإشراف الرسميين من أجل الموظفين والمتطوعين الذين يقدمون أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي على هذا المستوى إلى الأفراد والأسر والجماعات، إلى جانب تحليهم بمستوى أعلى من المهارات والكفاءات. وينبغي تقديم الدعم النفسي إلى جميع الأفراد والأسر الذين يعانون من ضائقة نفسية أشد تعقيداً و/أو إلى الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية سابقة/متفاقمة. ويمكن أن تشمل الأنشطة على هذا المستوى أنشطة تتعلق بالدعم النفسي الأساسي مثل تقديم المشورة بالإضافة إلى العلاج النفسي وتحديد وإحالة الناس ذوي الاحتياجات الملحّة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي. ويجري توفير الدعم النفسي داخل مرافق الرعاية الصحية (وأنشطة التوعية المركَّزة) و/أو المرافق المجتمعية مع مراعاة الثقافة المحلية.

٤) يشير المستوى الرابع أو قمة الهرم إلى *الرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية* التي تشمل الخدمات السريرية المتخصصة (بما في ذلك خدمات الرعاية النفسية والطب النفسي المناسبة) التي تقدمها أنظمة الرعاية الصحية، وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق وزارة الصحة والحكومة. كما يمكن أن تشمل الرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية تدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية والصحة النفسية المحليين على النهوج التي تراعي الاعتبارات النفسية-الاجتماعية والاعتبارات النفسية، والنهوج البديلة للعلاج الدوائي، وأهمية مرافق الرعاية المجتمعية (بما في ذلك الرعاية المنزلية) مع إعداد مقدمي الرعاية إعداداً كافياً. كما يشمل هذا المستوى الدعوة إلى صون كرامة الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية حادة، وإلى تحسين علاجهم. كما تُقدَّم خدمات متخصصة في مراكز الاحتجاز عبر تدريب العاملين فيها، بمن فيهم المتخصصون في مجال الصحة النفسية الذين يعملون مع المحتجزين. وتتولى الرعاية المتخصصة معالجة حالات الاضطرابات النفسية الحادة (بما فيها حالات الاضطرابات النفسية السابقة/المتفاقمة) فضلاً عن المشاكل المتصلة بالصدمات النفسية، مثل تلك التي يعاني منها الناجون من التعذيب. ويشمل هذا المستوى *العلاج* المتعلق بالصدمات النفسية، بما في ذلك الدعم المقدم في *مراكز علاج* الناجين من التعذيب. ويجري تقديم الرعاية والدعم لعدد من الأفراد الشديدي التضرر الذين يعانون من محنة تعوق خطورتها وحدتها ووتيرتها ومدتها قدرتهم على أداء وظائف يومية. وتنشط مكوِّنات الحركة في هذا المستوى وفقاً لولايتها كهيئات مساعدة واتفاقاتها المبرمة مع السلطات الحكومية. وتكون نسبة ٤-٥% من السكان المتضررين بحاجة إلى *رعاية متخصصة في مجال الصحة النفسية*.

بيئة حامية

يستحيل تلبية احتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية المتضررة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي دون بيئة خارجية حامية. لذلك ينبغي تهيئة بيئة حامية من خلال تقديم المساعدة الجيدة القائمة على المبادئ للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من ذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، ومن خلال تعزيز واحترام الأطر المعيارية ذات الصلة والكيانات القانونية - القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجدر الإشارة إلى أن الدمج المنهجي لبرامج الصحة النفسية والدعم النفسي

والاجتماعي في خطط وميزانيات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيد الوطني، والتشريعات الوطنية وقوانين الكوارث، هو أسلوب فعّال من حيث التكلفة ويتسم بالكفاءة كما يسهم في تهيئة بيئة موفّرة للحماية.

وتشكل السلامة البدنية عنصراً واضحاً من عناصر البيئة الحامية ولا يستطيع الناس من ذوي الاضطرابات النفسية والاحتياجات في مجال الدعم النفسي والاجتماعي البقاء على قيد الحياة دونها، مع غيرهم ممن يعانون من أعراض الضيق والوهن. وتتصل السلامة البدنية اتصالاً وثيقاً بالناس الذين يعانون من اضطرابات عقلية، وبالأشخاص المعرضين للعنف الشديد - مثل ضحايا العنف الجنسي وضحايا التعذيب أو سوء المعاملة. وغالباً ما يجري تهميش هؤلاء الأفراد داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، بل قد يُسلبون حريتهم (إما من قبل السلطات في أماكن احتجاز، أو من قبل أسرهم في المنزل - على سبيل المثال بتكبيلهم بقيود). وينبغي تحديد الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في جميع عمليات تقييم الحماية من أجل تسهيل تحديد المخاطر التي تهدد البيئة الموفّرة للحماية الحماية وتحديد سبل الحصول على الحماية التي قد تنعدم لولا ذلك.